

سجلت ثاني أعلى مستوى خلال العام الحالي

2.067 مليون برميل يومياً صادرات الكويت النفطية خلال سبتمبر الماضي

«برنت» بلغ 61.52 دولاراً للبرميل النفط يسجل أدنى مستوى خلال العام الحالي وسط آفاق اقتصادية قاتمة



هيبت أسعار النفط إلى أدنى مستوى في 2018 أمس خلال جلسة متقلبة بفعل بوادر على تخمة في المعروض وسط آفاق اقتصادية قاتمة. وجاء الهبوط على الرغم من التوقعات في الأسواق بأن منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ستبدأ في كبح الإنتاج بعد اجتماع من المقرر أن يعقد في السادس من ديسمبر، وهو الاجتماع الأجل لخام القياس العالمي مزيج برنت إلى أدنى مستوى منذ ديسمبر 2017 عند 61.52 دولاراً للبرميل قبل أن تتعافى وتسجل 61.88 دولاراً للبرميل وما زال هذا المستوى منخفضاً 72 سنتاً، أو ما يعادل 1.2%، عن مستوى الإغلاق السابق. وهيبت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.5% إلى 53.29 دولاراً للبرميل، بعد أن صار على بعد خمسة سنتات من أدنى مستوى منذ أكتوبر 2017، الذي سجله في وقت سابق من الأسبوع. وبشكل عام، زاد المعروض من الخام في الأسواق العالمية هذا العام. وضح أكبر ثلاثة منتجين، الولايات المتحدة وروسيا والسعودية، أكثر من ثلث الاستهلاك العالمي البالغ نحو 100 مليون برميل يومياً. وقال بنك الاستثمار الحكومي الأمريكي جيفريز إن «السوق متخف في الوقت الحالي» مضيفاً أن «السوق المتخف يمر بوقت صعب فيما يتعلق بإيجاد أرضية «للسعر»». وتأتي زيادة الإنتاج في الوقت الذي تتراجع فيه آفاق الطلب بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي. وهيبت أسعار النفط بنحو 30% من مستويات الذروة التي بلغت في أوائل أكتوبر حيث بدأ الإنتاج العالمي يتجاوز الاستهلاك في الربع الأخير من العام الحالي في المعروض نهاية لفترة نقص في المعروض بدأت في الربع الأول من عام 2017. وفقاً لبيانات رفينيفيتا، سيكون للتعامل مع انخفاض الطلب، قالت السعودية أكبر مصدر للخام في العالم، إنها



يصل لـ 101.5 مليار برميل، بحسب تقارير سابقة. ويعتمد الاقتصاد الكويتي على النفط كمصدر رئيسي لنحو 80% من الإيرادات الحكومية، ويسهم النفط بأكثر من 50% للناجح المحلي الإجمالي، فيما يشكل نحو 95% من الصادرات. و«جودي»، هي منظمة دولية تأسست بقرار من منتجي النفط حول العالم

سجل انخفاضاً طفيفاً بنحو 10 سنتات

سعر برميل النفط الكويتي بلغ 61.83 دولاراً



المخاوف من تخمة المعروض تضغط على أسعار النفط

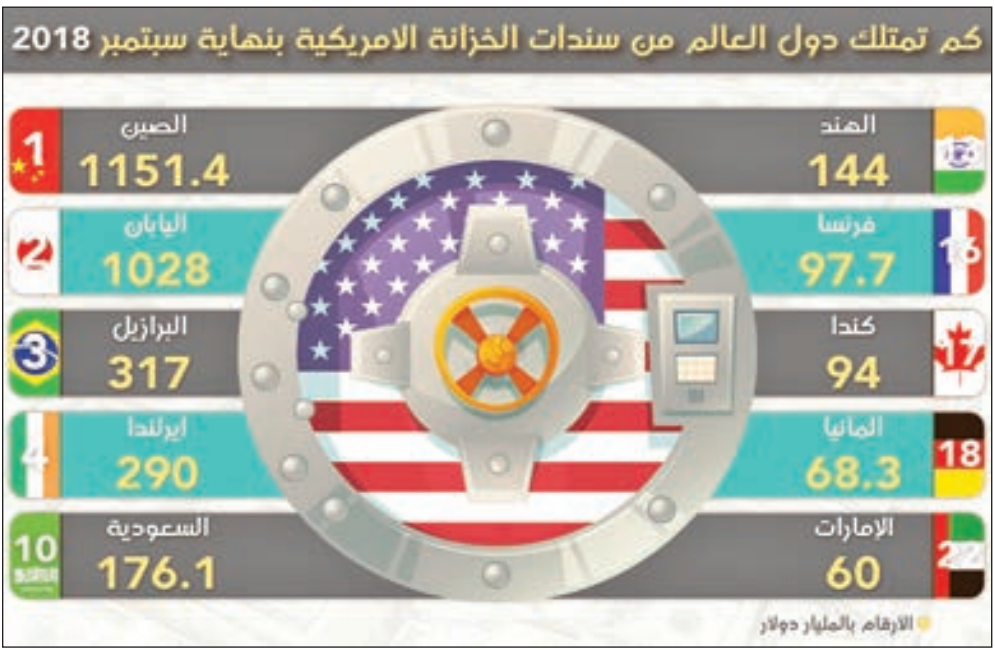
انخفض سعر برميل النفط الكويتي 10 سنتات في تداولات أول أمس ليبلغ 61.83 دولاراً مقابل 61.93 دولاراً للبرميل في تداولات الأربعاء وفقاً للسعر المعدل من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط بعدما ارتفعت مخزونات الخام الأميركية إلى أعلى مستوياتها منذ ديسمبر 2017 ما يذكي المخاوف من تخمة في المعروض العالمي لكن تحديث منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» عن خفض الإنتاج وكبح الخسائر وانخفض خام القياس العالمي برنت 67 سنتاً إلى 62.82 دولاراً للبرميل بعد أن هيبت دولاراً في وقت سابق من الجلسة. وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أكثر من دولار قبل أن يقلص خسائره ليحرج تداوله منخفضاً 49 سنتاً إلى 53.84 دولاراً للبرميل.

احتلت المركز الأول على مستوى العالم

1.15 تريليون دولار استثمارات الصين في أذون الخزانة الأميركية

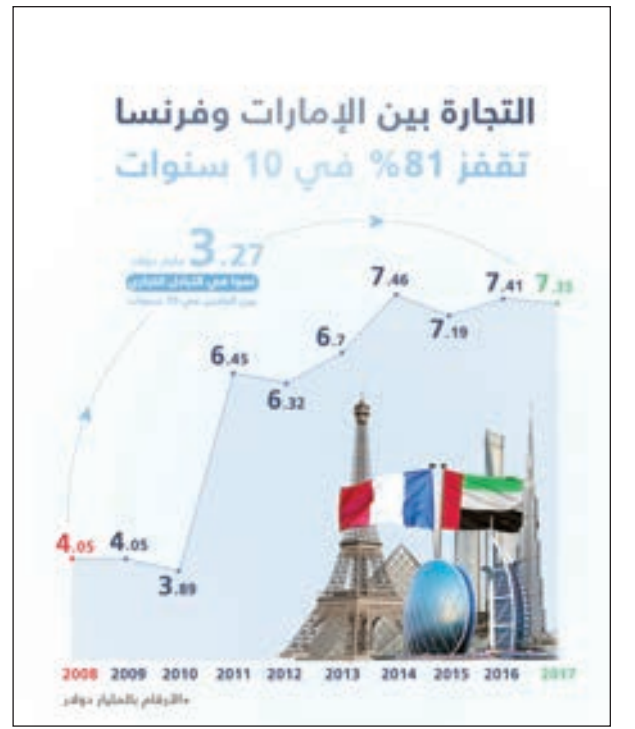
أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الخزانة الأميركية أن الصين جاءت في مقدمة الدول المستثمرة في أذون الخزانة، حيث تصدرت الصين القائمة باستثمارات تبلغ قيمتها 1.15 تريليون دولار. ووفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة الخزانة الأميركية أن الصين قلصت استثماراتها في أذون الخزانة الأميركية بنحو 14 مليار دولار، وبنحو 31 ملياراً خلال عام، حيث كانت 1.18

تريليون دولار بنهاية سبتمبر من العام الماضي. بينما رفعت السعودية قيمة استثماراتها بنحو 40 مليار دولار خلال عام، حيث كانت 136 مليار دولار بنهاية سبتمبر من العام الماضي. وكذلك رفعت الإمارات قيمة الاستثمار بأذون الخزانة الأميركية بقيمة 5.7 مليارات دولار، بنسبة تزيد بنحو 10% خلال عام، حيث كانت 54.3 مليار دولار.

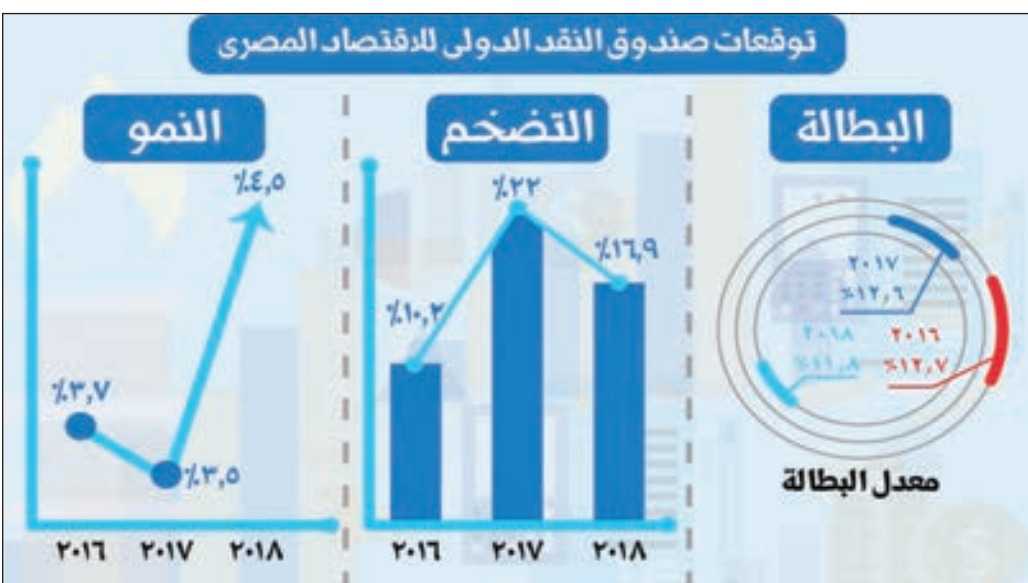


التجارة بين الإمارات وفرنسا قفزت 81% في 10 سنوات

قفز التبادل التجاري بين الإمارات وفرنسا، بنسبة 81.1% خلال السنوات الـ 10 الماضية وحسب بيانات لوزارة الاقتصاد الإماراتية، فإن التبادل التجاري صعد بنحو 12 مليار درهم «3.27 مليارات دولار» في آخر 10 سنوات. وفي 2008، بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الإمارات وفرنسا، نحو 14.9 مليار درهم «4.05 مليارات دولار»، بحسب وزارة الاقتصاد الإماراتية. واستقرت التجارة الخارجية بين البلدين دون تغيير في 2009، كما هي في 2008، بينما تراجعت قليلاً في 2010 إلى 14.3 مليار درهم «3.89 مليارات دولار». وكان عام 2011، بداية القفزة الكبيرة في التبادل التجاري بين البلدين، ليسجل صعوداً نسبته 65.7% مقارنة بالعام السابق عليه. وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين



مصر تنفذ 460 مشروعاً بـ 27 مليار جنيه



وذلك من أجل إعطاء دفعة قوية لتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي مصالح حقوق الأجيال القادمة. وأضافت الوزيرة أن الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة قد ارتكزت على مجموعة من المرتكزات، أولها إصلاح المنظومة التشريعية والمؤسسية القائمة من خلال إصدار حزمة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى رفع كفاءة المؤسسات وتهيئة بيئة الأعمال.

حجم احتياطات النقد الأجنبي من 14.9 مليار دولار «في يونيو 2014»، إلى 44.5 مليار دولار «في أكتوبر 2018»، لتغطي تسعة أشهر من الواردات السلعية بعد أن كانت تغطي ثلاثة أشهر فقط. وأوضحت أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تأتي ضمن آليات إنشاء صندوق مصر السيادي، والذي يهدف إلى تعبئة الموارد، وتعظيم الاستفادة من إمكانيات وأصول وموارد الدولة غير المستغلة، والنظرة الإيجابية لصندوق النقد الدولي تجاه الاقتصاد المصري، وذلك بعد تحقيق معدل نمو بواقع 5.3% خلال عام 2018، و5.5% في 2019، مؤكدة أن الاقتصاد المصري حقق أعلى معدل نمو سنوي منذ 10 سنوات، وانخفاض معدل البطالة إلى 9.9% مقارنة بـ 13.2% في عام 2013/13، وتحقيق ميزان المدفوعات فائضاً في عام 2018/17 بلغ نحو 12.8 مليار دولار، فضلاً عن ارتفاع

قالت هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري المصري: «إن الربع الأول من العام الحالي 2019/2018 شهد الانتهاء من تنفيذ 460 مشروعاً بلغت تكلفتها الاستثمارية 27 مليار جنيه في عدد كبير من القطاعات، في مقدمتها مشروعات الكهرباء والإسكان والبترول والتعليم. وأوضحت السعيد، في ختام النسخة الثانية للفعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة مصر 2030 الذي تم إنطلاقه برعاية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن مصر أعطت أهمية تنموية كبيرة للقطاعات الواعدة مثل «الصناعة التحويلية - تجارة الجملة والتجزئة - السياحة - الإنشاءات والأنشطة العقارية والمرافق - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - نشاط الاستخراج - الزراعة»، وشارك بفعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة مصر 2030 كل من أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وريتشارد ديكتس، الممثل الدائم للأمم المتحدة بمصر، وعمرو طلعت وزير الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات، وديكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة المصرية، فضلاً عن مشاركة عدد من ممثلي الدول العربية. وأشارت هالة السعيد، إلى

أسعار الذهب تتحرك في نطاق ضيق

وسط حذر من المستثمرين



بعدما كان قد بلغ أعلى مستوى في 16 شهراً في وقت سابق من الشهر الحالي، حيث أثار احتمال حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي شكوكاً بشأن وتيرة رفع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» العام المقبل. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، هيبت الفضة 1.3% إلى 14.30 دولاراً للأوقية، بينما انخفض البلاتين 0.2% إلى 842.40 دولاراً للأوقية. ونزل البلاتين 0.6% إلى 1146 دولاراً للأوقية. ويتجه المعدن إلى تسجيل أكبر هبوط أسبوعي بالنسبة الثمانية منذ الأسبوع المنتهي في العشرين من يوليو، بانخفاض بنحو 3% إلى الآن.

تحركت أسعار الذهب في نطاق ضيق وسط حذر من جانب المستثمرين قبيل قمة مجموعة العشرين التي ستعقد الأسبوع المقبل، حيث من المنتظر أن يناقش قادة الولايات المتحدة والصين النزاع التجاري بين البلدين. ويتجه المعدن الأصفر إلى تحقيق مكسب للأسبوع الثاني على التوالي مع تراجع الدولار على نحو جعل الذهب المقوم به أرخص ثمناً لحائزي العملات الأخرى. وانخفض الذهب في المعاملات الفورية 0.1% إلى 1224.34 دولاراً للأوقية «الأونصة»، لكنه ارتفع بنحو 0.2% خلال الأسبوع. وتراجع الذهب 0.3% في العقود الأميركية الآجلة إلى 1224.70 دولاراً للأوقية. ومن المنتظر أن يجري الرئيس الصيني شي جين بينغ مباحثات مع نظيره الأمريكي دونالد ترامب خلال اجتماع قمة العشرين الذي يبدأ في 30 نوفمبر بالأرجنتين. وقال جون شارما الخبير الاقتصادي لدى ناشيونال أستراليا بنك «سيكون هناك تركيز قوي على قمة مجموعة العشرين المقبلة لقياس مستوى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وستكون أي زيادة «في التوترات» من مصلحة الذهب». ويتجه مؤشر الدولار إلى التراجع